

جلال اللبّاد قاصرٌ يواجه خطر الإعدام



أكدت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان استئناف النظام السعودي الإعدامات بعد هر رمضان، لتؤكد أن 9 قاصرين على الأقل يواجهون خطر القتل، بينهم جلال لبّاد وعبدالله الدرازي اللذان صادقت المحكمة العليا على أحكامهما، وبات أمامهما التنفيذ فقط.

التحذير الحقوقي لاقى صداه بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي، كتب الناشط أبو جنى "من لا يعرف جلال اللبّاد يتيم الام والاب من الطفولة اخيه فاضل : اعدم اخيه محمد : محكوم اعدام عمه خالد : اغتيل ع باب منزله ٣ من ابناء خالته الاخوة: ثامر اغتيال ، احمد و حسين اعدما . منزلهم : هدم".

وأضاف "لو كان اليتيم جلال ابن احد المسؤولين كسعد الجبري لنتفضت الصحف والاقلام كي لا ينفذ فيك حكم الاعدام الجائر فهذا هو قدرك بالحياة ولا حول ولا قوة الا بالله".

يذكر أن اللبّاد اعتقل في 23 فبراير/شباط 2017، بعد أن داهمت القوات الأمنية منزل أسرته الواقع في مدينة العوامية. لم تبرز الفرقة التي نفذت المداهمة مذكرة اعتقال، كما لم يُستدعَ قبل ذلك.



عزل لأيام متواصلة في غرفة ضيقة جداً ذات برودة عالية وظلام دامس



بات يتبول دماً ويعيد الكلام ذاته عدة مرات



لم تبرز الفرقة التي نفذت المداهمة مذكرة اعتقال، كما لم يُستدعَ قبل ذلك



ضرب حتى الإغماء وحتى خروج الزبد من فمه وأنفه



حرمان من الاستعانة بمحامٍ



الدوس على رقبته بالحذاء العسكري حتى الاختناق



9 أشهر ونصف في الزنزانة الانفرادية



صعق بالكهرباء في جميع أنحاء جسمه بما فيها المناطق الحساسة (العضو الذكري)



أدخل بسبب التعذيب أكثر من مرة إلى المستشفى جراء الإغماء المتكرر وهبوط ضغطه وضعف نبض قلبه

بحسب قانون الأحداث السعودي جلال لباد قاصر، ولا يصح الحكم بإعدامه.

ESHR ESO Human Rights

hourriya-tagheer.org

تعرض جلال "اللباد لظروف اعتقال مروعة منذ اليوم الأول، من بينها عزله عن العالم الخارجي في زنزانة انفرادية لمدة تسعة شهور ونصف، توزعت على فترتين، وحرمانه من حقه في الاستعانة بمحامٍ، كما أنه أُخضع لتعذيب شديد وضروب أخرى من المعاملة السيئة الحاطة بالكرامة الإنسانية، وذلك في فترة التحقيق الواقعة بين فبراير وديسمبر 2017، بغرض إرغامه على الإدلاء بأقوال محددة.

ومن أبرز أصناف التعذيب التي تعرض لها:

ضربه من قبل ما يقارب 4 إلى 6 أشخاص في الوقت ذاته، باستخدام قضبان بلاستيكية وأسلاك معدنية. صعقه بالكهرباء في جميع أنحاء جسمه بما فيها المناطق الحساسة (العضو الذكري). ركله بالأرجل بواسطة الأحذية العسكرية التي تحتوي على مقدمة صلبة، من قبل ما يقارب من 4 إلى 6 أشخاص في الوقت ذاته في كافة أنحاء جسمه بما فيها العضو الذكري. الدوس على رقبته بالحذاء العسكري حتى الاختناق. الإغراق، عبر إدخال رأسه لعدة دقائق في حوض مليء بالماء حتى الاختناق. تكثيف الضرب على عظمة فخذة الأيمن، بعد معرفة المحقق بوجود أسياخ حديدية في تلك المنطقة. إرغامه الجلوس على كرسي وتقييد يديه وقدميه فيه، والقيام بتعذيبه. ضربه حتى الإغماء، وحتى خروج زبد من فمه وأنفه.

علاوة على أساليب التعذيب القاتلة التي مورست بحقه، تعرض جلال لأنواع متعددة من التعذيب النفسي، كعزله لأيام متواصلة في غرفة ضيقة جداً تقدر أبعادها "متر × مترين" ذات برودة عالية وظلام دامس، أو وضعه في أحيان أخرى في غرفة ذات إضاءة عالية طوال الوقت حتى وقت النوم، مزودة بماء شديد البرودة، يصعب استخدامه. إضافة إلى ذلك عمد المحقق إلى توجيه الكلام البذيء له وتوجيه شتائم طائفية ضده، من قبيل: ابن المتعة - يا رافضي - كلكم الشيعة مجوس وكفار. بالإضافة إلى ذلك، قام المحقق بإهانة أخواته ووصفهن بالفاحشة وتهديده بإحضارهن واغتصابهن، وتهديده بشكل مستمر بالقتل، لإجباره على المصادقة على الاعترافات التي كتبها المحقق بنفسه.

اُدخل جلال على أثر التعذيب أكثر من مرة إلى المستشفى، وذلك جراء الإغماء المتكرر وهبوط ضغطه وضعف نبض قلبه وارتفاع شديد في فخذة الأيمن بسبب الضرب المركز عليه.

لا تزال مضاعفات التعذيب الذي استمر قرابة عشرة أشهر، تنخر في جسده، وتسبب له بآلام طوال الوقت تمنعه من النوم سوى بحبب منومة، كما أن الضرب المركز على منطقة الخصيتين نتج عنه إصابته بمرض دوالي الخصية الذي سبب له آلاماً شديدة وتجمع للدم بشكل مفرط، مما يجعله يتبول دماً. بالإضافة إلى ذلك، يعاني من تورم مستمر في فخذة الأيمن الذي يوجد به أسياخ حديدية نتيجة للتعذيب المركز عليه، وفقدان التركيز والنسيان المستمر، بحيث أنه يعيد الكلام ذاته عدة مرات.

عُرِض جلال على المحكمة الجزائرية المتخصصة بالرياض بعد عامين وخمسة أشهر على اعتقاله. وجهت له النيابة العامة مجموعة من التهم، من بينها، المشاركة في المظاهرات حينما كان عمره 15 عاماً وتشجيع الضحايا الذين قتلتهم القوات الحكومية بنيرانها.

بالإضافة إلى ذلك، وجهت له تهمة بالمساعدة في معالجة مطلوبين مصابين، تسترته على مطلوبين، المشاركة مع عدد من المطلوبين أمنياً في قضية القاضي في محكمة الموارد والأنحة بالقطيف الشيخ محمد الجيراني الذي تم خطفه وقتله، من دون الإشارة إلى دوره في هذه القضية، كما اتهم بإطلاق النار ورمي زجاجات المولوتوف على العساكر.

استخدام قضية الجيراني ضد اللباد ليست حالة استثنائية، فقد وثقت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، بلوغ من اتهموا في هذه القضية من خلال المتحدث الأمني والنيابة العامة والصحف الرسمية إلى 22 شخصاً (قد يكون هناك متهمين آخرين)، 9 منهم قتلوا خارج إطار القانون، و11 يقبعون في السجن (بينهم 4 يواجهون مطالب بالإعدام)، و2 لا يزالان مطارداً. جميع التسعة الذين قتلوا خارج إطار القانون لم توجه لهم الحكومة السعودية تهمة التورط بهذه الجريمة إلا بعد قتلهم. مصادر خاصة ذكرت للمنظمة تعرض عدداً من المعتقلين الذين يواجهون تهماً بالتورط في هذه القضية لتعذيب وحشي، كما أن أحد المعتقلين (محمد آل عمار) مخفي قسرياً عن العالم الخارجي منذ 149 يوماً، مما يرفع من احتمالية تعرضه لتعذيب منهجي وسوء المعاملة اللا إنسانية.